WP IRAQ

تصدر كل يوم ثلاثاء
2025\11\25
العدد 269

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

مجلس الأمن شريك في جرائم إسرائيل

عقد مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة يوم الاثنين ١٧ تشرين الثاني جلسته، وصوّت على قرار بـ ١٣ صوتاً مؤيداً وصوتين ممتنعين، تأييداً وترحيباً بـ»الخطة ذات العشرين بنداً» لدونالد ترامب («الخطة الشاملة لإنهاء الصراع في غزة») التي قُدّمت في ٢٩ أيلول، وصادق عليه.
يؤكد هذا القرار على إنشاء هيئة باسم «هيئة السلام» برئاسة ترامب، كإدارة انتقالية ذات مهام شاملة، ومن بينها إعادة إعمار غزة، السيطرة على إيصال المساعدات وجميع البرامج الاقتصادية و...، وتمارس السيادة على غزة. من المقرّر أن تتولى «لجنة تكنوقراط» فلسطينية تحت إشراف «هيئة السلام» الإدارة اليومية وتقديم الخدمات في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إنشاء «قوة دولية للتثبيت» (ISE) تحت قيادة موحّدة وتحت إشراف «هيئة السلام»، وتتولّى، بمساعدة الشرطة الفلسطينية، مهمة تأمين الحدود وتثبيت أمن غزة، عبر قناة نزع سلاح غزة وتدمير البنى التحتية العسكرية و...، بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل ومصر.
وبحسب القرار، تنسحب القوات الإسرائيلية تدريجياً وبحسب الجدول الزمني لخطة ترامب لنزع السلاح في غزة، من غزة، وطبعاً حتى زوال خطر «الإرهاب»، سيكون لإسرائيل «وجود أمني خارجي». وطبقاً لهذا القرار، عندما تنفّذ «السلطة الفلسطينية» برنامج «إصلاحاتها» كما جاء في خطة ترامب بنجاح كامل، قد يُفتح الطريق أمام إدارتها مجدداً في غزة. بالإضافة إلى ذلك، بعد التنفيذ الكامل لـ»الإصلاحات» و»تقدّم إعادة الإعمار»، قد تُهيَّأ الظروف لمسار «موثوق» نحو تحوّل فلسطين إلى دولة.
وبهذا القرار لمجلس الأمن، لم يضع فقط ختم التأكيد رسمياً على الإبادة الجماعية لجماهير فلسطين، بل منح منفّذي هذه الإبادة والجرائم وسام «دعاة السلام» وإمكانية ممارسة السيادة على ضحاياهم.
إن هذا القرار لطخة كالحة في سجل مجلس الأمن المليء بالجرائم وأعضائه.
لقد ألغى مجلس الأمن رسمياً حق سيادة الجماهير والقوى الفلسطينية على مصير قطاع غزة، وعلّق حق امتلاك دولة فلسطينية والاعتراف بها ورهنها بمستقبل مجهول. وباسم نزع سلاح غزة وجميع القوى الفلسطينية، سلب من جماهير فلسطين حق الدفاع عن نفسها أمام جرائم دولة الاحتلال الإسرائيلي.
وضع مجلس الأمن ختم الإرهاب على كل مقاومة ضد جرائم دولة إسرائيل، ومنح شرعية كاملة لاحتلال فلسطين من قبل جيش إسرائيل الإرهابي باسم «حتى زوال خطر الإرهاب» و»حفظ أمن إسرائيل». وفي المقابل، التزم صمتاً مطلقاً أمام حق جماهير فلسطين في الدفاع عن نفسها وحفظ أمنها أمام جرائم جيش إسرائيل ومرتزقة إسرائيل وأمريكا العسكريين وضمان ذلك.
ولم يكن حبر القرار الذي أعطى للحكومة الفاشية في إسرائيل شيكاً على بياض لمواصلة قتل جماهير فلسطين قد جف، حتى أعلن نتنياهو وبلطجية حكومته أنهم لن يقبلوا حتى بالوعد الفارغ الأجوف في القرار بشأن تشكيل دولة فلسطينية.
لم يكتفِ مجلس الأمن بإجلاس منفّذي عامين من القتل والجريمة والوحشية على كرسي «منقذي السلام والأمن»، ولم يطالبهم بأقل تعويض على عامين من تدمير جميع البنى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والطبية في غزة، بل ضمن لهم أكبر صفقة اقتصادية مع البنك الدولي والمؤسسات المالية والشركات الخاصة باسم «إعادة إعمار غزة». وإذا كانت حياة جماهير فلسطين الفقيرة في قطاع غزة تعتمد حتى الأمس على المساعدات «الإنسانية» الشحيحة من المجرمين الجالسين في البيت الأبيض أو قصور الرئاسة في الغرب أو مشايخ السعودية وقطر و...، فبعد قرار مجلس الأمن وإعادة إعمار غزة بمساعدة البنك الدولي، سيصبح خضوعهم الكامل والدائم للبرجوازية العالمية أمراً محتوماً.
وقد وضع مجلس الأمن بهذا القرار ختم التأييد على هذه الحقيقة: أن هذه المؤسسة لا تملك على جدول أعمالها شيئاً سوى حفظ مصالح الرجعية العالمية. وأظهر أن الاتفاقيات والالتزامات والقوانين الدولية ليست سوى أوراق متهرئة لتصفية الحسابات بين القوى العالمية. وأظهر أن الأمن والكرامة والإنسانية والحق والحرية مجرد كلمات فارغة لتغطية صفقاتهم الداخلية. وأظهر أن مجلس الأمن هو مجلس الفاعلين الأساسيين لانعدام الأمن في العالم، وعنصر الحرب والبلطجة والعسكرة الحاكمة على حياة البشر، وانعدام الحقوق والفقر لمليارات البشر على وجه الأرض.
إن قرار مجلس الأمن هو نتيجة مقايضات وصفقات حفنة من الدول الفاسدة والرجعية، من أمريكا وإسرائيل والسعودية إلى الصين وروسيا ومصر وتركيا. وهو إعلان رسمي لهذه الحقيقة: طالما كانت حياة البشرية بيد هؤلاء المجرمين والمافيا الدولية، فلن يكون هناك أي خبر عن السعادة والرفاه والأمن والحرية والكرامة الإنسانية. وإن العالم بدون وجود هذا النادي الإجرامي سيكون أكثر أمناً وإنسانية بكثير.
لا شك أن هذا القرار لا يخلق أي خلل في إرادة الطبقة العاملة الواعية في كل أنحاء العالم وفي عزم البشرية المتمدنة والمدافعة عن السلام والأمن التي تعترض منذ أكثر من عامين على الإبادة الجماعية الإسرائيلية، ليس هذا وحسب، بل يجعل ضرورة تحرّك عالمي منسّق وأقوى ضد هذه الرجعية من الدولة الفاشية الإسرائيلية إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة و...—أكثر حيوية. يجب أن يُهدم الجحيم الذي بنته البرجوازية لمليارات البشر على هذا الكوكب فوق رؤوسها.

إن حركة الدفاع عن جماهير فلسطين، التي باتت الطبقة العاملة تلعب فيها دوراً بارزاً اليوم، هي المدافع الحقيقي الوحيد عن جماهير فلسطين. لقد اكتسبت هذه الحركة خلال عامين من النضال تجارب ثمينة، وأصبحت أكثر صلابة وقوة. ليست خطة «السلام» الدموية لترامب ومجلس الأمن أمراً جديداً لهذه الحركة. ولا شك أن طريق إنهاء الإبادة الجماعية وطريق جعل داعمي إسرائيل في مجلس الأمن يندمون، هو تعزيز وتوسيع حركة الدفاع العالمية عن جماهير فلسطين وتوسيع دور الطبقة العاملة الواعية فيها وتوظيف قدرات هذه الحركة وقدرات الطبقة العاملة العالمية لكبح إسرائيل وشركائها. ان الحزب الحكمتي (الخط الرسمي)، كعضو في هذه الحركة التحررية، يدعو جميع المنظمات والناشطين العماليين إلى بذل جهد شامل للدفاع عن جماهير فلسطين.
الحزب الحكمتي (الخط الرسمي)
١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥

الانتخابات انتهت..مطالب العمال والساخطين في مكانها!

في النهاية، وبعد فترة من الحملات والوعود المخادعة والدعاية القومية والدينية وجرّ المجتمع نحو القَبَلية والقومية، وبعد التهديد بقطع الخبز وتسخين سوق بيع وشراء الأصوات والتزوير والعديد من المظاهر الأخرى للسرقة، انتهت الانتخابات. لكن نتائج هذه الانتخابات كشفت أن القانون والنظام المتّبع فيها تمّ تصميمه لمصلحة الأحزاب الحاكمة الرئيسية، والتي عبر اعتمادها على القوة المسلحة ونهب الإيرادات وثروات المجتمع وتجميع إمكانيات الدولة في قبضتها، وبالاستناد إلى جهازها الإعلامي الفاسد وبدعم من القوى القومية ومن أمريكا ودول المنطقة، استطاعت—رغم أي تغيّر في عدد مقاعدها—أن تمرّر هذه الانتخابات باعتبارها قوة متسيّدة.

في العراق، أعادت القوى القومية العربية والإسلامية وميليشياتها مرة أخرى في حملتها الانتخابية ارتداء عباءة الطائفية، لضخّ السموم الطائفية داخل المجتمع ومن خلال ذلك استعادة نفوذها في البرلمان. دون أن يعلن أي طرف من هذه الأطراف برنامجاً انتخابياً يخرج شعب العراق من الفقر وانعدام السلطة وقمع الحريات السياسية، أو يعمل لبناء دولة المواطنة.

وفي كردستان، قادت الأحزاب الكردية القومية، وفي مقدمتها الديمقراطي والاتحاد الوطني، حملة مخادعة تحت شعارات مثل: «نجعل صوت الكرد قوياً في بغداد» و»نحن قوتكم في بغداد»، بهدف تمديد مشاركتها في السلطة المركزية وتثبيت هيمنتها على شعب كردستان، من أجل حماية مصالح البرجوازية الكردية داخل الحكومة الطائفية والقومية والإسلامية في العراق. وقد حاولت هذه الأحزاب، وكلٌّ منها سعى لإقناع أهل كركوك والمناطق المتنازع عليها بأنها ستكون ممثلاً دستورياً وقانونياً لهم في بغداد، وكرروا الوعود

التتمة الصفحة الثالثة

في الردّ على انتقادات لتكتيك الحزب بشأن المشاركة في الانتخابات.
(حوار جريدة أكتوبر مع ريبوار أحمد)

الصفحة الثالثة

بيان تحالف أمان النسوي بشأن نتائج الانتخابات وعدم وصول المدافعات عن حقوق المرأة إلى البرلمان

لقد انتهت الانتخابات واظهرت النتائج بعدم وصول العديد من المدافعات عن حقوق المرأة والناشطات والمدنيات إلى مقاعد البرلمان إن هذا هو اقصاء واضح، إقصاء يعكس خللاً بنيوياً في تمثيل النساء المدافعات عن حقوقهن، ويؤكد غياب بيئة انتخابية عادلة تكفل وصول الأصوات المستقلة والمدنية إلى مواقع صنع القرار.

إن قناعتنا راسخة بأن الدفاع عن حقوق المرأة لا ينحصر في قبة البرلمان وحدها، بل يمتد إلى جميع السبل والوسائل الديمقراطية المتاحة، من تظاهرٍ وتجمعاتٍ سلمية، وعقد الندوات، وتنظيم الحملات، واستخدام منصات التواصل الاجتماعي لإيصال صوت النساء وقضاياهن إلى الرأي العام. غير أن البرلمان يظلّ، رغم كل ملاحظاتنا وانتقاداتنا، منصة رسمية يفترض أن تُسمَع فيها المطالب وتُناقش فيها التشريعات التي تمسّ حياة النساء بشكل مباشر.

فنحن لسنا ممن يعلقون الآمال على البرلمان ليكون نصيراً للنساء، فالتجربة الممتدة لسنوات لم تُثمر تشريعاً واحداً ينصف المرأة أو يحميها. بل على العكس، جرى تمرير قوانين تُضرّ بمصالح النساء وتضعف مكانتهن داخل الأسرة والمجتمع. فرغم وجود بعض الوجوه المدنية والمطالِبة بالعدالة والمساواة، الا ان البرلمانات السابقة قد اثبتت عدم قدرتها أو رغبتها في الاستجابة لمطالب النساء أو الدفاع عن حقوقهن.

فالهيمنة المتواصلة للأحزاب الإسلامية داخل البرلمان لم تُفسح المجال لإقرار تشريعات تضمن حماية المرأة وتجرم العنف الاسري في وقت تتصاعد فيه الانتهاكات ضد النساء بلا رادع. ولم تعمل على الغاء اية قوانين تنص صراحة على حق ممارسة العنف و» التأديب» ضد النساء. وما حدث مؤخراً في البرلمان المنتهية ولايته من تمرير تعديل قانون الأحوال الشخصية بطريقة «الحزمة الواحدة»، دون الالتزام حتى بأدنى معايير التصويت السليم والشفافية، هو مثال صارخ على التشريعات التي تُقرّ وتُعمّق هشاشة واقع النساء والاطفال الاجتماعي والاقتصادي والقانوني.

لكننا في الوقت نفسه نؤمن بأن وجود النساء النسويات والمدنيات داخل البرلمان، حتى وإن لم يكن حاسماً تشريعياً، يمثل مساحة ضرورية لإسماع الصوت، وخلق ضغط سياسي، وفضح الانتهاكات، وكسر احتكار الخطاب الذكوري المحافظ داخل المؤسسات الرسمية.

إن عدم فوز النسويات والمدنيات بالمقاعد البرلمانية لن يوقفنا عن متابعة نضالنا، ولن يثنينا عن استخدام كل منصة ومساحة متاحة للدفاع عن حقوق النساء، ومواجهة كل أشكال العنف والتمييز. كما أن هذا الإقصاء المتكرر يعكس عدم نزاهة العملية الانتخابية ويُمثّل دليلاً إضافياً على المنظومة السياسية التي تُهمّش النساء وتُقصي الأصوات المطالبة بالمساواة والعدالة.

سيواصل تحالف أمان النسوي عمله، وسيبقى صوت النساء عالياً رغم كل العوائق، إيماناً منا بأن العدالة لا تُمنح، بل تُنتزع بنضالٍ طويل ومستمر.

تحالف امان النسوي
٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥

بيان الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء

النساء الفلسطينيات في مواجهة الإبادة والاستعباد الاستعماري

في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء – ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر – نقف إجلالًا وصمودًا أمام نضال النساء الفلسطينيات اللواتي يكابدن أقسى أشكال العنف الاستعماري والفصل العنصري والإبادة الجماعية.

ان نساء فلسطين يواجهن كل يوم:

- القصف المنهجي للمنازل على رؤوس العائلات الفلسطينية—نساءً ورجالًا وأطفالًا
- قتل المدنيين أمام أسرهم كأداة إرهاب وتهجير قسري
- تجويع السكان وتجريدهم من الرعاية الصحية والمأوى
- اعتقالات وتعذيب وابتزاز داخل سجون الاحتلال
- استهداف عمّال القطاع النسوي وتجريدهن من مصادر العيش

إن هذا العنف ليس عَرَضًا جانبيًا للحرب، بل سياسة متعمدة في بنيان المشروع الصهيوني، تهدف إلى سحق المجتمع الفلسطيني من جذوره وكسر دور النساء في الصمود وإعادة بناء الحياة.

وفي الوقت الذي تتحدّث فيه القوى الإمبريالية عن "حقوق المرأة"، فإنها تموّل آلة القتل وتشرعن قوانين الاحتلال، متورطة بالكامل في الجريمة ضد النساء في غزة والضفة الغربية.

إن صمود النساء اليوم هو إعلان واضح أن تحرير فلسطين يبدأ بتحرير الإنسان من كل أشكال القهر والاستعباد.

ندعو في هذا اليوم إلى:

١. إدانة دولية لجرائم الاحتلال ضد النساء باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية
٢. الحركة العمالية والتحررية الداعمة لحقوق النساء الفلسطينيات للضغط من أجل وقف الإبادة فورًا
٣. دعم صمود النساء الفلسطينيات ماديًا وسياسيًا وتنظيميًا
٤. ربط نضال النساء عالميًا بالنضال من أجل الحرية والتحرر والمساواة

لن يكون العالم آمنًا وحرًا للنساء ما دام الاحتلال قائمًا. وحقوق المرأة لا معنى لها إذا بقيت النساء تحت القصف والحصار والسجون.

٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٥

بيان نعي واستنكار

تلقت الجبهة العمالية الموحدة ببالغ الألم والحزن والغضب نبأ الجريمة الجديدة التي ارتكبتها دولة الاحتلال الصهيوني الفاشية، والتي استهدفت حياة الرفيق النقابي أيسر رياض قرضايا، عضو نقابة الطباعة والإعلام في مدينة غزة وعضو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد نضال العمال الفلسطيني. جريمة بشعة تُضاف إلى سجل الإبادة المنهجية بحق شعب فلسطين، وخاصة العمال والكادحين الذين يدفعون يوميًا ثمن العدوان والحصار والتجويع.

لقد كان الرفيق أيسر رياض مثالاً للنضال، واقفًا في مقدمة صفوف الجماهير يدافع عن حق العمال في الحياة الكريمة والحرية والمساواة، منحازًا دومًا لقضية الإنسان ضد جميع أشكال الاستغلال والاضطهاد. واستهدافه هو استهداف لدور الطبقة العاملة في مواجهة الاحتلال الفاشي.

إن هذه الجريمة تؤكد مرة أخرى:

- أن دولة الاحتلال تسعى لإبادة الشعب ا لفلسطيني
- وأن الحرب على غزة هي حرب ضد العمال والكادحين قبل أي شيء آخر
- وأن النضال العمالي التحرري هو جزء لا يتجزأ من المقاومة ضد الاحتلال والاستغلال

نحمّل حكومات العالم والإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، المسؤولية الكاملة عن استمرار هذه المجازر، وندعو الحركة العمالية العالمية إلى رفع صوتها عاليًا ضد الإبادة في غزة، وتنظيم أوسع أشكال التضامن مع الطبقة العاملة الفلسطينية وعموم جماهير فلسطين.

سيبقى دم الرفيق ايسر القرضاوي مشعلاً للنضال من أجل:
تحرير الإنسان من الاستغلال
انهاء الظلم القومي على الشعب الفلسطيني
بناء عالم تحرري خالٍ من الحروب والاضطهاد
المجد والخلود للرفيق ايسر رياض قرضايا

عاشت دولة فلسطين المستقلة
عاشت الأممية العمالية

الانتخابات انتهت..مطالب العمال ...

بتحسين خدمات وحياة الناس في كردستان، لكنهم انهاروا أمام بعضهم البعض وتبادلوا تهم السرقة والنهب، وها هم اليوم يبحثون عن اقتسام السلطة والإيرادات والمناصب مع بغداد من جهة، ومع بعضهم في داخل كردستان من جهة أخرى، على حساب لقمة عيش المواطنين.

أما قوى المعارضة البرجوازية، فبدعوتها إلى «الدفاع عن الحقوق الدستورية والقانونية ومطالب الجماهير»، سعت لاستغلال غضب وكراهية الناس الساخطين على سلطتي الإقليم وبغداد، وبكل ما لديها دفعت العمال والكادحين إلى وضع الثقة في القوى القومية والمذهبية في العراق، على أمل أن تحصل هي نفسها على المزيد من المقاعد والمشاركة في السلطة المركزية. لكن نتائج الانتخابات نسفت ثقة الجماهير بكل هذه الأطراف بخصوص التغيير وتداول السلطة عبر الانتخابات، وكشفت حقيقتها المخادعة.

وبجانب كل هذه الحقائق، فإن الناس الساخطين في العراق وكردستان، بمقاطعتهم لأصواتهم وعدم مشاركة ما يقارب نصف الناخبين، عبّروا عن موقف واضح وأسقطوا الدعوات الانتخابية. وهذا الموقف، وإن كان دليلاً جلياً على غضب وبغض الجماهير تجاه النظام والسلطة التي قادت حياتهم إلى هذا الوضع، إلا أن هذا الغضب هو أيضاً نتيجة يأس من واقع لم يجد الناس فيه بعدُ طريقاً لنضال ثوري ولا بديلاً أو حزباً طليعياً شيوعياً موحداً ومنظماً في الساحة السياسية. وهذا يحصل رغم أن تجارب الاحتجاجات أكدت أنه دون أفق سياسي طبقي، ودون توحيد وتنظيم الطبقات الساخطة حول حزب شيوعي ثوري ومن خلال الارتباط بالنضال اليومي والمستمر، لن تحقق أي نتيجة مُرضية.

أيها العمال والكادحون وجماهير الحرية!

نحن الحزبين الشيوعيين العماليين في العراق وكردستان، ومع إدراكنا الكامل للطبيعة الطبقية للبرلمانية والانتخابات البرلمانية، شاركنا في العملية بهدف واحد: من ناحية لنُظهر سياستنا وبرنامجنا ومسارنا السياسي في قلب استقطاب الانتخابات، ومن ناحية أخرى لنُبيّن لكم في خضم العملية البرلمانية خواء الديمقراطية البرجوازية وجوهر فراغ البرلمان والبرلمانية، ولنكشف فضيحة البرلمانية وعداءها لتطلعات الطبقة العاملة والجماهير الكادحة نحو التغيير، ولنكشفها أكثر فأكثر.

والآن، إذا كانت الانتخابات قد انتهت بالنسبة للبرجوازية وفروعها المختلفة في العراق ولأحزاب الحركة القومية الكردية، حكومةً ومعارضةً، فهي بالنسبة لنا ولطبقة العمال والجماهير الكادحة والناس الساخطة لم تُنهِ شيئاً. فما زالت قضايا الحرية والرفاه والخدمات وفرص العمل، والثقافة، وإنهاء الاضطهاد والتمييز ضد النساء، وتحقيق المساواة، وسائر المطالب التي خرجت الجماهير من أجلها سنوات طويلة، باقية في مكانها ولها امتداد مستمر. لذا فقد حان الوقت كي تتقدم الجماهير الساخطة في كردستان والعراق بمطالبها إلى الساحة وتجبر أحزاب السلطة وكل تلك القوى التي قطعت الوعود على تنفيذها.

ومما لا شك فيه أن هذه الانتخابات لن تُخرج البرجوازية وسلطتها في العراق وكردستان من مأزقها وأزمتها المزمنة، بل حتى لن تحميها من تأثير التحولات الإقليمية وتدخل الدول. وهذا يُتيح فرصة للطبقة العاملة والحركة الجماهيرية ونضالها، كي تدخل بقوة حول مطالبها إلى الساحة وتصنع وحدتها بوعي وتنظيم.

إننا في الحزبين الشيوعيين العماليين نؤكد مرة أخرى أننا ثابتون في الصف الأول من هذا النضال وسنواصل الكفاح بكل طاقتنا من أجل تحقيق النصر الكامل.

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
٢٠ / نوفمبر / ٢٠٢٥

في الردّ على انتقادات لتكتيك الحزب بشأن المشاركة في الانتخابات.

الجزء الاول

(حوار جريدة أكتوبر مع ريبوار أحمد)

بعد نشر بيانات كلا الحزبين الشيوعيين العماليّين في العراق وكردستان، وكذلك تصريحات الرفاق القياديين حول هذا الموضوع، والمقابلة السابقة التي نشرتها «أكتوبر» مع ريبوار أحمد حول هذه المسألة، قام الحزب الحكمتي بنشر جزء من رسالة داخلية كان قد أرسلها إلى قياديتي الحزبين عبر مقابلة أجرتها جريدة كومنست (الشيوعي) مع رحمن حسين زادة، رئيس المكتب السياسي . كما وجّهت بعض المحافل والأفراد الآخرين من اليسار انتقادات لهذا التكتيك الحزبي. وللرد على كل ذلك أجرينا حواراً مع ريبوار أحمد نضعه أمام قرّاءنا.

أكتوبر: خلال هذه الفترة، وبعد إعلان الحزبين الشيوعيين العماليّين في العراق وكردستان عن اتخاذهما تكتيك المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وكذلك بعد مقابلتنا السابقة حول هذا الموضوع، ظهرت العديد من النقاشات؛ فمثلاً يقول البعض إنه في ظل سلطة ميليشياوية رجعية، لا تتوفر حرية الحركة والدعاية الانتخابية، وهناك اعتقالات وقمع ومنع، ولذلك يجب مقاطعة الانتخابات. ما هو ردّكم على هذه الأقوال؟

ريبوار أحمد:

المشكلة العويصة والجديّة التي يعاني منها اليسار هي علاقته بالمجتمع، فهي إنه غير قادر على الحديث بصوت عالٍ وراديكالي للمجتمع، ولذلك يبحث دائماً عن ذريعة ليخفي نفسه من العمل العلني والواضح. هذا أمر بديهي؛ ففي أجواء القمع السياسي المنظم يستطيع اليساريون الاشتغال سرياً، أن يشكّلوا خلايا سرّية ويعقدوا اجتماعات ويصدروا البيانات ويواصلوا عملهم كقيادة خفيّة وغيبية، بل ويمكنهم تحقيق قدر من النمو. لكن ما إن يُفتح الجو السياسي ويُدعى للعمل العلني ومواجهة المجتمع، حتى يجدوا أنفسهم تحت رحمة شيخ أو ملّا أحمق، ولا يستطيعون الصمود في المواجهة معه. ولا شك أنه في هذه اللحظة يلجؤون إلى اختراع الذرائع والحجج لتجنب العمل الجماهيري ومجابهة التقاليد البرجوازية. ومن بين هذه الحجج أنه ما دامت هناك أي من أشكال التضييق أو العقبات، فإنهم يتخذونها ذريعة ليتفادوا هذا النوع من العمل.

نحن في العراق نواجه هذا الواقع تماماً. بدل أن يستفيد اليسار من هذا الأجواء السياسية المفتوحة التي نشأت نتيجة الوقائع والتطورات والصراعات خلال العقود التي تلت سقوط البعث في كردستان ثم انهيار النظام على مستوى العراق، فإن اليسار يصرّ دائماً على تصوير الوضع وكأننا ما زلنا في أجواء قمعية خانقة يعجز فيها اليساريون عن الظهور، وأن من يدخل إلى الساحة يواجه الإرهاب وخطر الموت. بالممارسة العملية، يشعر اليسار بأنه إن اكتفى بإصدار البيانات والدعاية من بعيد، فكأنه يضغط على البرجوازية والسلطة ليوفّرا حرية سياسية مطلقة ويعدا بعدم فرض أي نوع من القيود على النشاط السياسي، وعند ذلك فقط يبذل اليساريون الجهد ويمارسون العمل العلني. هذه رؤية عديمة القيمة؛ إذ إن شيئاً كهذا لن يتحقق أبداً في ظل سلطة برجوازية، ولا سيما في هذه البلدان التي تستند فيها الى «العمل الرخيص وعاملٍ صامت مطيع». لكن ما نراه عملياً، وكنتيجة لتصدع ركائز الاستبداد السياسي وغياب الإنسجام ما بين قوى البرجوازية، ولضغط والتوازن بين الجماهير والمعارضة من جهة والسلطة من جهة أخرى، هو وجود فضاء سياسي مفتوح وواسع للعمل والنشاط الشيوعي العلني.

يمكن للشيوعية أن تعمل كحزب قانوني، أن تفتتح مقرات علنية، أن تقدّم كل نقدٍ اشتراكي حاد وصريح للرأسمالية وللعقائد والسياسات والممارسات القومية والكردية والدينية والرجعية، أن تصدر صحيفة علنية، أن توزّعها في الشوارع والمكتبات، أن تعقد ندوات ودورات واجتماعات، بل وحتى أن تعقد مؤتمراً علنياً. يمكن تأسيس مختلف المنظمات الجماهيرية. يمكن القيام بكل أنواع النشاط السياسي. صحيح أن هناك عرقلة ومصاعب تُفتعل هنا وهناك، وأن بعض الناشطين الشيوعيين والجماهير قد يتعرضون للاعتقال، خصوصاً عندما يضغط النشاط الشيوعي على السلطة ويزعجها، فتتجه إلى العنف والقمع. لكن وجود فضاء أكثر حرية ــ أي أن تتخلى سلطة الأحزاب البرجوازية والميليشياوية عن العنف والقمع تماماً ولا تخلق أي مشكلة للنشاط الشيوعي ــ هو وهمٌ كامل. أمام الحزب والمنظمة الشيوعية فرصة عظيمة للعمل العلني، ويجب استثمارها، لا أن نصرخ دوماً "هناك قمع، غياب الحرية،

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

في الردّ على انتقادات لتكتيك الحزب بشأن المشاركة في الانتخابات.

سيقتلوننا"، بل يجب استغلال هذا القدر من الحرية الواقعية المفروضة على البرجوازية والسلطة، وبالتأكيد ما دام ذلك قائماً، يمكن ويجب على الشيوعية أن تعمل وأن توسّع هذا الفضاء وتخوض النضال من أجل ترسيخ حرية أكبر بمواجهة تلك العوائق والقيود الموجودة.

إن هذه الحقيقة تنطبق تماماً على الانتخابات البرلمانية أيضاً، فاليوم في كردستان والعراق، رغم وجود عراقيل ومشاكل مختلفة هنا وهناك، بل حتى اعتقال وسجن الناشطين اليساريين، ووجود حالات إرهاب وانفلات أمني وخطف وسجن وهجوم على التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية والعديد من الأمور الأخرى في هذا المجال، لكن كأمر واقع فإن المشاركة في الانتخابات البرلمانية مفتوحة لجميع الأطراف، ولا يوجد أي قيد عجيب يعيق اليسار والشيوعية، فالشروط الموضوعة قانوناً وبشكل رسمي موجودة في أغلب الدول ذات الديمقراطية البرلمانية. على سبيل المثال، إن شرط تسجيل أي حزب في المفوضية العليا للانتخابات هو وجود دعم ٢٠٠٠ شخص (ليسوا كأعضاء ولا شرط أن يصوتوا له)، وهذا في العراق الذي يزيد عدد سكانه على ٤٥ مليون، بينما في النرويج ٥٠٠٠، وفي فنلندا ٥٠٠٠، وفي السويد ٥٠٠ شخص، وكذلك في بقية الدول الأوروبية على هذا المنوال. إضافة إلى ذلك، يجب على كل حزب وضع ٥٠ مليون دينار (حوالي ٣٥ ألف دولار) كوديعة لضمان الالتزام بالقانون والتعليمات المتعلقة بالدعاية الانتخابية، وإذا لم يتجاوز الحدود تُعاد له الأموال. هذه ليست شروطاً موجهة ضد الشيوعية فقط، بل هي على جميع الأحزاب والجهات. عدا ذلك، ليس هناك أي شرط سياسي يمكن اعتباره ضغطاً مبدئياً على الشيوعية كما كان في زمن روسيا. كذلك حرية الدعاية الانتخابية موجودة في كل المدن ولكل الأطراف، عقد الاجتماعات والندوات، تعليق الملصقات، نشر البيانات والصحف وممارسة النقد على كل شيء موجود، ولا شك أن تحدث مشاكل هنا وهناك. لكن كما قلت، من الخيالي أن تنتظر أن يتم تنفيذ كل شروطك وفق حرية مطلقة غير مشروطة، ثم يرسلوا لك خبراً يقول: تفضل، كل شيء كما طلبتم، شاركوا الآن. الديمقراطية البرجوازية في بلد كالعراق وكردستان تعطيك هذا القدر وزيادة مما تعطيه الديمقراطية. إنها فرصة يجب استغلالها، وإن لم تستغلها فعليك أن تنشغل بالعمل السري و التنصل من المجتمع. وهذا طريق بلا شك أسهل بكثير وأقل مشقة.

الغريب هو أننا نحن أنفسنا تأخرنا في إكمال الشروط القانونية للمشاركة، بينما يقال لنا لماذ لا نُكبِر موضوعة هذه الشروط ونجعلها مبرراً وورقة على وجوب المقاطعة! بمعنى أنه بعكس ما نبحث نحن عنه من فرصة للمشاركة، يبحث اليسار الهامشي عن ذريعة للمقاطعة! ان الحديث عن مشاركة الشيوعيين في الانتخابات والاستفادة من هذه الأجواء ومن ميكروفون البرلمان والظهور في مواجهة مباشرة وكاملة مع البرجوازية بأحزابها وسياستها وقانونها وثقافتها وكل نشاطاتها، بلا شك موجود فقط في المجتمعات التي تهيمن عليها البرجوازية، وبلا شك ان تلك الحرية المطلقة التي نقصدها لا وجود لها. عندما كان لينين يتحدث عن المشاركة في زمن دكتاتورية القيصر كان الوضع أشد عدة مرات من الآن في العراق، وكانت مجالات مشاركة الشيوعيين أكثر تضييقاً بعدة مرات. بينما اليسار الانعزالي يطلب منا اتخاذ عدم وجود حرية مطلقة كذريعة للمقاطعة. في النهاية، بالنسبة لنا، رغم وجود سلطة رجعية ومعادية للعمال ومعادية للجماهير الإسلامية والقومية والميليشياوية، ما دامت هناك فرصة لمشاركة الشيوعية يجب الاستفادة منها والدخول إلى الميدان لمواجهة كل هؤلاء.

أكتوبر: لكن يقال إن تصويت الناس ليس له أي دور، فالسلطة الميليشياتية تجبر الناس بالقوة والتهديد للتصويت لها، وهناك تزوير وفبركة نتائج، وهناك رشوة... ويقولون إن النتائج معروفة مسبقاً وهي مجرد عرض مسرحي. فما قيمة مشاركة الشيوعيين إذن؟

ريبوار أحمد: بلا شك، كما في موضوع غياب الحرية السياسية، يبحث اليسار عن ذريعة للتنصل عن الصراع السياسي والاجتماعي العلني مع البرجوازية. نعم، السلطة ميليشياوية وفاسدة وتقوم بالتزوير، وهناك ضغط على الناس. لكن السؤال هو: هل تبحث عن فرصة للمشاركة أم تبحث عن ذريعة للتنصل عن هذا الصراع مع البرجوازية داخل هذا المسار؟ لأن الاثنين موجودان، ويتوقف الأمر على ما تريده أنت. إذا كان قرارك أنك من بعيد تريد الدعاية قائلاً: لا ميليشيا، لا تزوير، لا ضغط... فلا شك أنك ستبقى في الهامش، ويمكنك أن تطيل هذه القائمة وترتبها بشكل أفضل لتكون ذريعة للمقاطعة وتريح ضميرك بأنك على حق لأن هناك عرقلة، ولذلك المقاطعة ثورية! لكن يمكنك دخول المسار وخوض الصراع من أجل إسقاط كل هذا الضغط والتزوير والرشوة... ولكن مقدماً وقبل أن أقول أي شيء عن التصور الذي يرى أن العملية مجرد مسرحية. فقط أقول: لو لم يكن لصوت الناس دور، ولو كانت النتائج محددة مسبقاً، ولو كانت العملية كلها مسرحية، لما كانت الأطراف الميليشياتية تحتاج إلى توزيع الرشاوى والضغط والتزوير... إلخ. فوجود كل هذا، وفقاً للمنطق، دليل على أن للصوت دوراً، ولذلك يحاولون شرائه بالتهديد والرشوة والوعد الكاذب والتزوير. إضافة لذلك نرى قائمة طويلة من الأحزاب والقوى المشاركة التي ليست لديها ميليشيا، ولا حتى لرؤوسائهم مسدساً للدفاع عن أنفسهم، ولا قدرة على التزوير، ولا مال للرشوة، ولا قدرة على التهديد... ومع ذلك يشاركون ويحصلون على أصوات جيدة وينافسون حتى أحزاب السلطة. مثل الجيل الجديد، والتغيير سابقاً، والموقف والتحالف و... إلخ. لذلك، إذهب أنت أيضاً إلى هذا المسار وقدّم مرشحاً قوياً معروفاً للناس، واعمل بنشاط داخل المجتمع، وبلّغ رسالتك وبرنامجك وصوتك للناس، وكما يفعل الآخرون، اجلب الأصوات. لا حاجة لنعقد نقاش فكري معقد عليه، الأدلة واضحة أمام أعين الناس.

لكن الجانب الآخر من القضية هو أنه حتى لو أُزيلت كل هذه العوامل التي يمكن إدراجها تحت خانة التزوير، فلا تستطيع أن تجلس في الخارج وتكتب قائمة بما ترغب وتقول: عندما تضمنوا لي عدم وجود تزوير بأي شكل سأعطيكم رأيي وأشارك. بل يجب أن تدخل هذا المسار بالفرص المتاحة وتقاتل من أجل إزالة هذا التزوير. دخلت سابقاً أطراف أخرى هذا الصراع، واستطاعت تقليل جزء منه. لسنوات عديدة كان التزوير والضغط وطابع العرض في الانتخابات أكبر بكثير مما هو الآن، لكن بالصراع والنضال تم تقليل هذا المستوى. وفي هذا الصراع لم يكن اليسار والشيوعية للأسف نشطين وفعّالين. مثلاً مراقبة الحملات والتصويت أصبحت أكبر، والقدرة على التزوير أصبحت أضعف، وشدة الضغط على الناس أصبحت أقل... إلخ.

في النهاية، كما قلت في المقابلة السابقة ولا أريد تكرار ذلك، فإن كل هذه الانتقادات اليسارية مبنية فقط على نتائج التصويت. بينما بالنسبة للشيوعية هذا ليس الموضوع الرئيسي، نعم من المهم أن يدخل القادة الشيوعيون البرلمان ويستفيدوا من ميكروفون البرلمان في مواجهة النزعة البرلمانية والرأسمالية والدفاع عن مطالب العمال والجماهير. لكن الجانب الأهم هو المشاركة في حملة الشهر الانتخابي والصراع ومجابهة البدائل البرجوازية والسعي لتعريف القادة الشيوعيين وبرنامج وأهداف وسياسات الشيوعية للناس. لذلك حتى لو كان واضحاً أن الشيوعية لن تحصل على مقعد، يجب الاستفادة من هذه الفرصة لإيصال صوتها وتقوية موقع الحزب في المجتمع. أن هذه فرصة لها وجهان: يمكن الاستفادة منها أو يمكن أن تبقى إلى الأبد منشغلاً بكتابة الشروط والرغبات لكي يُهيأوا لك الظروف وفق مواصفاتك، ثم يفرشوا لك السجاد الأحمر وتذهب للمشاركة. اليسار تعوّد أن يفعل الخيار الثاني. وسيظل يفعل ذلك إلى الأبد.